سودانيون في مصر، مصريون في السودان!

أحمد الخميسي

في البداية فكرتُ أنّ هذه الدراسة الصغيرة التي تتناول أوضاعَ السودانيين في مصر قد لا تكون لها علاقةٌ بالملف الحالي؛ فالمقصود بعنوان الملف «السودان بعيون مصرية» هو: كيف نرى نحن المصريين السودانَ؟ لكنّ شيئًا مقلقًا ظلّ يدفعني إلى الدوران حول النقطة ذاتها، إلى أن أدركتُ أنّ الاهتمام بأحوال إخوتنا السودانيين وأوضاعهم في مصر هو جزءٌ حميمٌ من نظرتنا إليهم، وأنّ من واجبي أن أُشْعرهم بأنّ الأمر يتجاوز حدودَ البحث التاريخي والاقتصادي في شؤون العلاقة إلى العناية بأوضاعهم المباشرة، ورسْم صورةٍ عامةٍ لوجودهم في مصر، لا سيما إذا كنّا نتحدث عن كتلةٍ بَلَغَ تعدادُها في مصر نحو خمسة ملايين سوداني (أما السفارة السودانية في القاهرة فتقدِّر تعدادَ السودانيين بنحو مليون ونصف المليون نسمة).

يشكّل السودانيون المقيمون في مصر عدةَ فئات مهاجرة، تَبْرز من بينها فئتان كبيرتان

• الأولى وَفَدتْ إلى مصر مع بداية القرن العشرين وزادت أعدادُها في الثلاثينيات والأربعينيات، ومعظمُ أفرادها من قرى شمال السودان، هاجروا بسبب مشاكل معيشية وبحثًا عن فرص للعمل. بعضُهم عمل في فرق «الهجّانة» التي تحولتْ إلى حرس الحدود المصرية، أو في قطاعات الخدمات، والغالبيةُ العظمى منهم لم تحظَ بقسط من التعليم. وشارك معظمُهم في الحروب المصرية عام ١٩٤٨ و١٩٦٧ و١٩٧٢ باعتبارهم جنودًا نظاميين في الجيش. وُلد أبناؤهم ونشأوا وتعلموا في مصر، وأدّوا الخدمةَ العسكريةَ مثل أيّ مصري، والتحقوا بالعمل في مختلف أجهزة الدولة. وبالرغم من ذلك فليس لهم الحقُّ في الحصول على الجنسية المصرية! كما حُرم أبناءُ (أو أحفاد) تلك الفئة من امتياز مجّانية التعليم الذي كان معمولاً به أيامَ عبد الناصر مع ظهور حكومة البشير والترابي عام ١٩٨٩ أيضًا كان السودانيون يتمتعون بحق دخول مصر من دون تأشيرة حتى عام ١٩٩٥، عندما وقعتْ محاولةُ اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا واتُّهمت الحكومةُ السودانيةُ بأنها طرف فيها.

كما أنّ أبناءَ وأحفادَ الفئة الأولى المهاجرة يعانون مِشكلات أخرى، إذ لا يتمتعون بحق التعيين في الوظائف الحكومية، ولا بدّ لذلك من أن يحصلوا على تصريح بالعمل يُعدُّ الفوزُ به معجزةً. ونظرًا إلى أنّهم مواطنون بلا مواطنة، فإنّه تسري عليهم قوانينُ معاملة الأجانب: فإذا كان المواطن المصري يقوم بتركيب خط تلفوني مقابل ثمانمائة جنيه (نحو مائة وثلاثين دولارًا) مثلاً، فإنّ السوداني المقيم ملزَمٌ بدفع خمسة آلاف جنيه (نحو سبعمائة دولار). وتسري هذه القوانينُ الطاردةُ بالرغم من السكون السياسي الذي يخيِّم على التجمع السكاني السوداني في مصر؛ فلم يُسْمع بأنّ السودانيين تحرّكوا أو تجمهروا أو تظاهروا احتجاجًا أو قبولاً أو رفضًا لشيء.

إنّ هؤلاء السودانيين وُلدوا في مصر ونشأوا على ثقافتها وشوارعها ومقاهيها، فَهُمْ ـ إذن ـ مصريون بالكامل. لكنْ من دون مواطنة! هذا بالرغم من أنّ المواثيق الدولية تنصّ على حقّ الإنسان في اكتساب جنسية البلد إذا وُلد فيه أو أقام فيه عددًا من السنوات. وقد التقيتُ بشاب سوداني وُلد في مصر، وخَدَمَ والدُه في جيش مصر وتوفّي فيها، ومازال الشابُّ يحصل على معاش والده من الحكومة، ولكنّه مرغَمٌ ـ إذا أراد السفرَ إلى الخارج ـ على الحصول على تأشيرةِ عودة مدتُها ستةُ شهور فقط؛ فإذا لم يعد خلال تلك المدة فَقَدَ حقَّه في الإقامة، وتعيّن عليه أن يجدِّد أوراقَ الإقامة كلّها! وبالنسبة إلى تلك الشريحة، فإنّ على كل فرد منها أن يجدِّد إقامتَه سنويًا، وأن يَدْفع عن ذلك رسومًا مقرّرة.

ومن بين مظاهر حجب المواطنة أنّه لا يحقّ للسوداني أن يَفْتح محلاً تجاريًا إلا بوجود شريك مصري؛ ويتمّ ذلك بصعوبة في أغلب الأحيان، على الرغم من حجم التحويلات المالية التي يبعث بها السودانيون في الخارج إلى أهلهم في مصر. كما يفتقر السودانيُّ أيضًا إلى حقّ التأمينات الصحية والطبية، وتتم معاملةُ أبنائه الدارسين حسب الظروف فمرةً يَدْفع مصاريف المدرسة أو الجامعة بالعملة المحلية، ومرةً أخرى بالعملة الصعبة

السودانيون يَشْكُون أحيانًا من طول لسان المصري أو النظرة العنصرية إليهم

وينحصر نشاطُ تلك الفئة في بعض النوادي والتجمعات مثل «دار السودان» بشارع شريف وسط القاهرة، و«النادي السوادني العام» و«الاتحاد العام للسودانيين» في عين شمس، ثم «جمعية صاي» في عابدين (صاي اسم جزيرة في شمال السودان). وبسبب من شعور السودانيين بأنّهم «مختلفون،» فإنهم يتجمّعون في بؤر مشتركة بأحياء سكانية مثل عابدين وعين شمس وإمبابة. وبالرغم من العدد الكبير نسبيًا للسودانيين، فإنّ نسبة الجرائم بينهم قليلة، وإذا وَقَعتْ فإنّها لا تتجاوز حدودَ السرقة والبلطجة والاحتيال وتعاطي المخدِّرات بين المراهقين. ولكنْ من الصعب على العقل المصري أن يَذْكر جريمةً مروّعةً ارتكبها سوداني أو ارتبطتْ بالسودانيين في مصر.

ومع أنّ العلاقة بين المصريين والسودانيين في الشارع والبيت علاقةٌ طيبةٌ بشكل عام، إلاّ أنّ السودانيين يَشْكون أحيانًا من طُول لسان المصري، أو النظرة العنصرية إليهم. وقد ذَكَرتْ لي فتاةٌ سودانية كيف اتّجهتْ مع مجموعة من أصدقائها السودانيين إلى عرس زميلة مصرية لتهنئتها، فما إنْ رآهم صبيٌّ هناك حتى صاح بزميله مشيرًا إليهم: «مش قلت لك دي ليلة سودة!» إلاّ أنّ السودانيين عامةً يتقبّلون النكات المصرية، ويَضْحكون على نكات من نوع: «واحد سوداني وقع اتقشر،» لكنّهم يَغْضبون بشدّة إذا أخذتْ أشكالُ المزاح تلك في المساس بكرامتهم بنكاتٍ جارحةٍ حول حرّاس العمارات وعمّال البوفيه وغيرِ ذلك.

وهناك ملاحظاتٌ خاصةٌ لدى السودانيين على المصريين، منها أنّ المصري بخيل، ولا يهتمّ بنظافة بيته. ولا يَقْبل كلُّ السودانيين بزواج بناتهم من مصريين، لأنّ الرجل المصري «قد لا يحترم المرأة.» لكنّهم على العكس يرحّبون بزواج أولادهم الذكور من مصريات، لأنّ المصرية «غلبانة وترضى بقليلها.»

بعضُ السودانيين يفكّر أنّه لو لم تكن لمصر مصالحُ في ماء النيل لَمَا فعلتْ شيئًا لهم، وأنّ مصر تريد فرضَ وصايتها على السودان. وبعضُهم مازال يَذْكر أنّه حين عمّت الفيضاناتُ السودانَ عام ١٩٨٨ وَصلَتْ مساعداتٌ مصرية تالفة وغيرُ صالحة للاستعمال. ولكنّ هناك انطباعات أخرى بين السودانيين كقولهم إنّ المصريين كادحون ويحبّون الشغل، وإنّك قد تجد أيَّ شيء تريده في مصر، وإنّ مصر بلدُ ثقافة... رغم أنّ رجل الشارع البسيط غيرُ مثقف مقارنةً بنظيره في السودان.

وعند أصحاب تلك الأحاديث السلبية والإيجابية فإنّ كافة أشكال الانتقاد وألوان المرارة تصبّ في سؤال واحد: «خذ دليلاً على كلّ ذلك . لماذا لا يمنحوننا الجنسيةَ المصرية؟» بعضُهم يذكّرك بأنّ أول دستور مصري بعد ثورة يوليو كان ينصّ على معاملة السوداني كالمواطن المصري، وبأنّ السوداني في حينه كان يسافر ويعود ببطاقة التكامل؛ أما ما يحدث الآن على أرض الواقع فهو شيء مختلف تمامًا

وبالرغم من كل تلك الملاحظات فإنّ ثمة عشقًا خفيًا بين المصري والسوداني؛ وهو عشقٌ لا يُنْكره الاثنان، ولا يَمْنع الاثنين من تبادل الانتقادات والنكات وأحيانًا التصوُّرات السلبية المرتبطة بدرجات الوعي المختلفة. وقد توجّهتُ إلى نحو عشرة مواطنين مصريين من عمّال المحالّ والخدمات في الشارع بسؤال واحد: «ماذا يعني السودان لك؟» وكانت إجابةُ معظمهم هي «ناس طيبون.» وهو المعنى ذاته الذي تكرر في حديث د. رفعت السعيد أمين عام حزب التجمع، وضياء الدين داود رئيس الحزب الناصري، والدكتورة إجلال رأفت مسؤولة الملف السوداني في حزب الوفد دائما كانت كلمة «طيّبون» تُقُلت هنا أو هناك، لتَعْكس تلك المحبةَ العميقةَ التي تراكمتْ تاريخيًا.

• أما الفئة الثانية من المهاجرين السودانيين فقد جاءت بعد عام ١٩٨٩، ومعظمُ أفرادها هاربون من النظام السياسي السوداني، وبعضُهم ـ كما في الفئة الأولى ـ جاء لأسباب اقتصادية وبحثًا عن عمل. وأغلب الفئة الثانية هذه من المثقفين والمتعلمين وقد

سودانيون في مصر، مصريون في السودان!

وصلوا إلى مصر حاملين معهم مختلفَ انتماءاتهم الحزبية؛ فأعادوا في القاهرة تشكيلَ صور مصغّرة من أحزابهم السياسية، مثل الحزب الاتحادي الديموقراطي، والحزب الشيوعي، والحركة الشعبية لتحرير السودان، وأحزاب أخرى صغيرة تشكّل شظايا من أحزاب كبيرة. ثم تجمّع كلُّ أولئك في «التجمع الوطني الديموقراطي» الذي يشتمل على كلّ ألوان الطيف. وقد وجدوا في بداية الأمر ترحيبًا مصريًا استمرّ إلى نهاية عام ٢٠٠١، ثم أخذت الحكومةُ المصريةُ في تضييق الخناق عليهم. وكان أغلب أفراد هذه الفئة الثانية يَطْلب حقّ اللجوء من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، وكانت المفوضية في أول الأمر تقدِّم لهم المساعدات حين كان عددُهم محدودًا. وكانوا يعيشون في مصر ببطاقة المفوَّضية لأنّ علاقتهم منقطعة بسفارتهم السودانية في القاهرة. ومرةً أخرى ليس ثمة تعدادٌ لأولئك السودانيين، لكنّ الأمم المتحدة تقدِّر عددهم بنحو عشرة آلاف شخص. وتَدْخل هذه الفئة في بند «اللاجئين،» ويُفترض إما إعادتُهم طواعيةً إلى السودان إذا انتفت أسبابُ اللجوء، أو مساعدتُهم على الاندماج في المجتمع الجديد (وهو أمر متعذر في ظل وضع السودانيين بمصر)، أو إعادةُ توطينهم في دول أخرى مثل كندا وأستراليا وغيرها من الدول المستعدة لذلك.

وتعاني تلك الفئة مشكلاتٍ كثيرةً مختلفةً غير الفئة الأولى الأكبر. وفي مقدمة تلك المشكلات: السكنُ الذي ترتفع قيمةُ إيجاراته باستمرار، وتجديدُ الإقامة بشكل مستمر، والتعايشُ؛ ذلك لأن أفراد تلك الفئة ـ خلافًا للفئة الأولى ـ لم يعيشوا في مصر من قبل، وليست لهم علاقةٌ بأهلها، ولا إلمامٌ بلهجة الشارع المصري والمعاملات الأخرى. وتقوم تلك الفئة بنشاط سياسي واسع نسبيًا: فهناك المركز السوداني للثقافة والإعلام، ومركز الدراسات السودانية، وكانت هناك جريدة **الخرطوم** التي صدرتْ من القاهرة ثم توقفتْ منذ أربعة أعوام، وجريدة الاتحادي التي أصدرها حزبُ الاتحاد، ومجلة **حضارة السودان**، وغير ذلك.

إلاّ أنّ حجب المواطنة عن السودانيين يَغْرس لديهم مختلفَ مظاهر الشعور بالقلق وعدم الانتماء والخوف من المستقبل وقد ذَكَرَ لي مواطن سوداني أنّ جده عاش في مصر طويلاً، ثم عاد إلى السودان، وأقام بيتًا سَكَنَه هناك، فكان جيرانه السودانيون جميعًا يُطْلقون على ذلك البيت «بيت المصريين » والحقّ أنّ السودانيين المقيمين في مصر يَشْعرون بأنّهم «سودانيون في مصر، مصريون في السودان،» وهي حالة خاصة تستوجب حلّ قضية المواطنة ومنحَهم الجنسيةَ

أرجو أن يَعْتبر السودانيون في مصر، أو المصريون في السودان، أنّني بهذه المقالة أرى السودانَ بعيون مصرية، أيْ أنّني أرى السودانَ في موضع القلب الذي ينبغي تجديدُ دمائه ومنحُ ذكرياته وشعورِه حقّ المواطنة.

أحمد الخميسي

كاتب مصري ومراسل الآداب في القاهرة